وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Monday, 08 December, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

أرامكو تنجح بضخ إنتاج معمل غاز الجافورة بسعة 450 مليون قدم

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

نجحت شركة أرامكو السعودية بإنهاء أعمال المرحلة الأولى من إنشاء معمل غاز الجافورة وبدء الإنتاج بسعة 450 مليون قدم مكعبة يومياً، ومن المتوقع وصول الإنتاج المستدام إلى 2 مليار قدم مكعبة من الغاز يوميا بعد اكتمال المشروع بحلول العام 2030. إلى جانب إنتاج كميات كبيرة من الإيثان، وسوائل الغاز الطبيعي والمكثفات.
جاء ذلك بحسب بيان وزارة المالية للميزانية العام للدولة للعام المالي 2026، حيث أدرجت الوزارة هذا الإنجاز، كإنجاز تحقق في عام 2025 ضمن المشاريع المنجزة لقطاع الطاقة في العام الحالي.
يعد مشروع الجافورة، على الأرجح، أكبر مشروع للغاز الصخري خارج الولايات المتحدة، وصرح الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو، أمين الناصر، الذي وصف الجافورة بأنها جوهرة تاج في محفظة الشركة، خلال مكالمة أرباح الشهر الماضي، بأن المرحلة الأولى تسير على الطريق الصحيح للانتهاء بنهاية هذا العام.
يُعد مشروع الجافورة، الذي تبلغ تكلفته 100 مليار دولار أمريكي، والذي يُقدر أنه يحتوي على 229 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام، محوريًا لطموحات أرامكو في أن تصبح لاعبًا عالميًا رئيسا في مجال الغاز الطبيعي، وتعزيز قدرتها الإنتاجية. وسيساعد إنتاجه على توفير كميات من النفط الخام المُستخدم حاليًا لتوليد الطاقة محليًا للتصدير.
وأعلنت أرامكو السعودية عن إتمام صفقة مشاريع المعالجة والنقل في الجافورة البالغة 41.8 مليار ريال، والذي يبرهن القيمة الاستثمارية الجاذبة لتوسع أرامكو السعودية في مجال الغاز غير التقليدي، وذلك في نتائج أعمال الربع الثالث 2025. وأوضح الناصر بأن أرامكو تواصل تعزيز قدراتها في قطاع التنقيب والإنتاج، مع اكتمال عددٍ من مشاريع النفط والغاز الكبرى، مؤخرًا، أو من المقرر أن تدخل حيز التشغيل قريبًا.
وتعلن أرامكو اليوم عن ارتفاع التوقعات لغاز البيع، حيث تستهدف الآن نموًا في الطاقة الإنتاجية لغاز البيع بنحو 80% بين عامي 2021 و2030، مستفيدة من الإمكانات المتقدمة لديها. ويأتي جزء من ذلك من توسعة مشروع الغاز غير التقليدي في الجافورة، والذي استقطب اهتمامًا كبيرًا من المستثمرين الدوليين.

وذكرت أرامكو أنها عدلت مستهدف نمو الطاقة الإنتاجية لغاز البيع بزيادتها من 60% إلى نحو 80% بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات الإنتاج في عام 2021، فيما قال الرئيس التنفيذيين للشركة أمين الناصر أن تعديل مستهدف نمو الطاقة الإنتاجية لغاز البيع هو أحد نتائج توسعة مشروع الغاز غير التقليدي في حقل غاز الجافورة.
ومن المتوقع أن ترفع هذه الزيادة إجمالي إنتاج الغاز والسوائل المصاحبة إلى حوالي 6 ملايين برميل نفط مكافئ يوميًا، وفقًا لأرامكو، مشيرةً إلى المساهمة المتوقعة لحقل الجافورة، الذي يُعدّ محوريًا لطموحات المملكة العربية السعودية في أن تصبح لاعبًا عالميًا رئيسا في مجال الغاز الطبيعي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في أكتوبر، أتمت الشركة صفقة تأجير وإعادة تأجير حقوق التطوير والاستخدام لمعمل الغاز في الجافورة ومعمل فصل الغاز الطبيعي المسال في الرياض إلى شركتها التابعة، شركة الجافورة لنقل ومعالجة الغاز، لمدة 20 عاماً. وفي إطار الصفقة، باعت أرامكو السعودية 49% من حقوق الملكية في الشركة التابعة إلى ائتلاف من المستثمرين الدوليين بقيادة صناديق تديرها جلوبال إنفراستركتشر بارتنرز، التابعة لشركة بالك روك، مقابل متحصلات بيع مقدمة قدرها 41.8 مليار ريال.

وخلال فترة الإيجار البالغة 20 عاماً، ستتلقى الشركة التابعة مدفوعات تعرفة ربع سنوية من أرامكو السعودية تعتمد على كميات الإنتاج، وتكون تلك التعرفة مرتبطة بحد أدنى لحجم تلك الكميات. وستحتفظ أرامكو السعودية في جميع الأوقات بملكية المرافق وسيطرتها التشغيلية الكاملة عليها، ولن تفرض الصفقة أي قيود على كميات إنتاجها.

ويُعد حقل الجافورة أكبر مشروع لتطوير الغاز غير المصاحب في المملكة العربية السعودية، حيث يُقدر حجمه بنحو 229 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام، و75 مليار برميل من المكثفات. وستملك أرامكو السعودية حصة أغلبية قدرها 51% في شركة الجافورة لنقل ومعالجة الغاز، في حين سيملك مستثمرون بقيادة "جي آي بي" نسبة 49% المتبقية.

يشكّل حقل الجافورة ركيزة أساس في برنامج أرامكو الطموح للتوسع في مجال الغاز، ومشاركة الائتلاف الذي تقوده (جي آي بي)، كمستثمر في مشروعٍ رئيس من أعمال أرامكو في مجال الغاز غير التقليدي مما يعكس المزايا الاستثمارية الجاذبة لهذا المشروع. كما أن هذا الضخ من الاستثمار الأجنبي المباشر يبرز جاذبية إستراتيجية أرامكو السعودية لمجتمع الاستثمار العالمي على المدى البعيد.

وتتطلع أرامكو إلى أن يؤدي حقل الجافورة دورًا رئيسًا كمزوّد للمواد الخام لقطاع البتروكيميائيات، وتوفير الطاقة اللازمة لتشغيل قطاعات النمو الجديدة، مثل مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي في المملكة.

ويأتي الإعلان عن إتمام الصفقة في إطار العلاقة طويلة الأمد بين (بلاك روك) و(جي آي بي) مع أرامكو السعودية لتلبية احتياجات السوق المتنامية من الوقود النظيف، وأمن الطاقة، وإتاحتها بأسعار معقولة للمستهلكين.

وقد أثارت فرصة الاستثمار في أحد أهم مشاريع تطوير الغاز الطبيعي في المنطقة اهتمامًا كبيرًا لدى المستثمرين من جميع أنحاء العالم. ومن بين المستثمرين المشاركين في الصفقة مؤسسات استثمارية رائدة من آسيا والشرق الأوسط. وستدعم الصفقة الاستخدام الأمثل لأصول أرامكو السعودية، واكتساب قيمة إضافية من تطوير حقل الجافورة.ويتمتع فريق "جي آي بي" المعني بالاستثمار في أسهم البنية التحتية في السوق المتوسطة، والذي يستثمر في أصول وأعمال البنية التحتية المتنوعة والمتعاقد عليها في السوق المتوسطة بجميع أنحاء العالم، بسجل حافل طويل المدى من الاستثمارات الناجحة في الشرق الأوسط. ويأتي هذا الاستثمار امتدادًا للعلاقة القوية القائمة بين أرامكو السعودية و"بلاك روك". وفي عام 2022، شاركت "بلاك روك" في قيادة ائتلاف من المستثمرين في استثمار أقلية منفصل في شركة أرامكو لإمداد الغاز.

وفي أهم المشاريع المنجزة في قطاع الطاقة في 2025، استبدال وتعظيم احتياطيات المملكة من البترول والغاز بتعويض 98.5% من إنتاج عام 2024، من البترول الخام والمكثفات، وإضافة 8 تريليونات قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام، بالإضافة إلى اكتشاف 13 حقلاً و12 مكمناً جديدا للبترول والغاز، مما ساهم في زيادة الاحتياطيات الهيدروكربونية المؤكدة في المملكة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إضافة إلى تفعيل تطبيقات التحول الرقمي في أنظمة وعمليات قياس الزيت والغاز، مما أسهم في رفع دقة احتساب الكميات المّقدرة بأكثر من 3.5 ملايين برميل، ونتج عنه عوائد بيع بقيمة 487 مليون ريال.

وتم اكتمال تنفيذ 18 مشروعاً في برنامج إزاحة الوقود السائل، مما أسهم في إزاحة 67 ألف برميل مكافئ يوميا، ووصول إجمالي الوفورات المالية إلى نحو 24.7 مليار ريال، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، ومبادرة السعودية الخضراء، والوصول إلى مستهدف الحياد الصفري للمملكة بحلول العام 2060.

وفي أهم المشاريع المخططة في قطاع الطاقة لعام 2026، إنشاء منصة رقمية وطنية تهدف إلى تعزيز بناء القدرات البشرية في قطاع الطاقة بالمملكة، من خلال ربط المهتمين وأصحاب المصلحة، وإدارة بيانات العرض والطلب، وتطوير إطار المهارات ونماذج التعليم الإلكتروني بالتعاون مع الجهات المعنية.

إضافة إلى إطلاق وتنفيذ حزمة مشاريع لتطوير تقنيات محلية مجدية تجاريا في مجال الطاقة المتجددة، تشمل الخلايا الشمسية المتقدمة، وتخزين الطاقة، والشبكات الذكية، والهيدروجين الأخضر، بهدف دعم التوطين وتعزيز المحتوى المحلي، وتمكين الابتكار.

ومن ضمن الخطط للعام القادم، زيادة السعة التخزينية لوقود الطائرات في مشروع مطار الملك سلمان الدولي لتلبية النمو في أعداد المسافرين، ويضم المشروع إنشاء ثلاث خزانات جديدة بشكل متزامن مع ازدياد حجم الطلب على وقود الطائرات حتى خطة العام 2040، لضمان أمن الامداد للمطار.

ومن مستهدفات العام القادم، استبدال وتعظيم احتياطيات المملكة من البترول والغاز باستبدال 100 من إنتاج العام 2025، من البترول الخام والمكثفات، وإضافة 7.5 تريليونات قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام، للمحافظة على مكانة المملكة الريادية في أسواق البترول والغاز وضمان استمرارية أمن الطاقة المحلية والعالمية. فضلاً عن زيادة السعة الإنتاجية للغاز الطبيعي في المملكة بنسبة نمو 7%.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تعطل بحر قزوين وخفض المملكة يتراجعان بأسعار النفط

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ظلت أسعار النفط عالقة في نطاق ضيق الأسبوع الماضي، حيث تراوح سعر خام برنت حول 63 دولارًا للبرميل، حيث استوعبت الأسواق أنباء ارتفاع صادرات النفط الروسية في ديسمبر، واحتمالية التدخل العسكري في فنزويلا. على الصعيد الفعلي، كان انخفاض صادرات مزيج خام بحر قزوين الكازاخستاني العامل الرئيسي المحفز للارتفاع، إلا أن ضعف أسعار النفط السعودية في يناير قد عوض تأثيره إلى حد كبير، مما يشير إلى أن مؤشرات الطلب الآسيوي قد تكون فاترة خلال شهري يناير وفبراير 2026.

انخفضت شحنات النفط الكازاخستانية بعد هجوم بطائرة مسيرة أوكرانية على منشأة تحميل تابعة لاتحاد خط أنابيب بحر قزوين في البحر الأسود الذي ينقل النفط من روسيا وكازاخستان، ومع ذلك لم تتأثر أسعار النفط. فيما أصابت طائرات مُسيّرة تابعة للبحرية الأوكرانية ناقلتي نفط خاضعتين للعقوبات في البحر الأسود كانتا متجهتين إلى ميناء روسي لتحميلهما بالنفط المُوجّه إلى الأسواق الخارجية، ومع ذلك ظلت أسعار النفط مستقرة، برغم مخاطر الإمدادات.

أجبرت هجمات الطائرات المسيرة التي شنتها أوكرانيا على خط أنابيب بحر قزوين على ساحل البحر الأسود الروسي منتجي النفط في كازاخستان على خفض الإنتاج، حيث يبلغ متوسط الإنتاج الآن 1.9 مليون برميل يوميًا، أي أقل بنحو 200 ألف برميل يوميًا عن مستويات البلاد السابقة.

في وقت خفضت شركة أرامكو السعودية سعر البيع الرسمي لخاماتها لشهر يناير المتجه إلى آسيا، بما يتراوح بين 20 و60 سنتًا للبرميل مقارنةً بشهر ديسمبر، لتحدد بذلك علاوة خامها العربي الخفيف الرئيسي عند 0.60 دولار للبرميل فقط فوق خامي عُمان ودبي، وهو أدنى سعر منذ يناير 2021.

من جهة أخرى، تواصل مصافي النفط الصينية شراء النفط الإيراني المخزن. ووفقًا لمصادر تتبع شحنات النفط، تشتري مصافي التكرير الصينية المستقلة في مقاطعة شاندونغ كميات هائلة من النفط الخام الإيراني، الذي يُباع بخصومات تزيد عن 8 دولارات للبرميل مقارنةً بخام برنت، وجميعها من المخزونات الجمركية، حيث أصدرت بكين آخر حصة استيراد لعام 2025 الشهر الماضي.

فيما حافظت صادرات النفط الإيرانية على استقرارها، مع نمو متواضع نحو الصين رغم تزايد الضغوط على أسطولها النفطي غير الرسمي، ومحدودية قنواتها المصرفية، وازدياد المنافسة من النفط الروسي. إلا أن هذا الاستقرار يأتي بتكلفة باهظة. فلحماية موطئ قدمها في الصين، اضطرت إيران إلى تقديم خصومات كبيرة غير معتادة - غالبًا ما تتراوح بين 8.5 و10 دولارات للبرميل - ما أدى إلى تآكل الإيرادات في وقت تزداد فيه هشاشة المالية العامة للحكومة. وتبدو صورة الصادرات مرنة، لكن الاقتصاد الأساسي يكشف عن تزايد الضعف.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

على الصعيد المحلي، تواجه إيران وضعًا اقتصاديًا متدهورًا. فقد فقدت العملة الوطنية أكثر من 30 % من قيمتها منذ الصراع الإسرائيلي، وأدت الصدامات المستمرة بين المؤسسات المالية إلى تعطيل تحويلات الأموال. تدفع الضغوط النقدية المتزايدة وضعف الوصول إلى دخل النفط الحكومة نحو أزمة مالية خطيرة. تُفاقم هذه الضغوط الداخلية الهشاشة الاقتصادية وتُخاطر بالامتداد إلى ضغوط اجتماعية أوسع نطاقًا.

ولا تزال المواجهة بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة غير مستقرة، ولا يمكن أن تصمد إلى أجل غير مسمى. وبينما تُثير إشارات الحوار مع دول الخليج تفاؤلاً حذراً، فإن علاقات إيران مع روسيا والصين، إلى جانب التوقعات المحلية، تُعقّد أي إعادة ترتيب للمواقف. وفي الوقت نفسه، يُضيف الجفاف التاريخي والضغوط البيئية مستوى جديداً من المخاطر، مما يُعزز الحاجة إلى الاستقرار حتى مع تضييق الطريق إلى الأمام.

في محركات أسواق الطاقة، أعلنت شركة شيفرون الأمريكية العملاقة للنفط أن شركاءها الاستراليون في مشروع جورجون 1 قد وافقوا على المرحلة الثالثة من توسعة مشروع جورجون للغاز الطبيعي المسال قبالة الساحل الشمالي الغربي لأستراليا، بتكلفة ملياري دولار، مع استغلال حقلي جيريون ويوريتون.
في تايلاند، حصلت الحكومة التايلاندية الأسبوع الماضي على موافقة مبدئية على مشروع قانون تغير المناخ، حيث وافقت على إنشاء صندوق مناخي حكومي يُموّل من خلال نظام محلي جديد لتداول الانبعاثات وآلية لضريبة الكربون الحدودية.

في تركيا، وافقت شركة بوتاس التركية للغاز، المملوكة للدولة، على تمديد اتفاقية استيراد الغاز الطبيعي مع شركة غازبروم الروسية لمدة عام آخر، لتأمين 16 مليار متر مكعب من الإمدادات عبر خط أنابيب "السيل الأزرق" و6 مليارات متر مكعب من أول قطار من خط أنابيب "السيل التركي".

في تشيلي، وقّعت شركة إناب التشيلية اتفاقية محددة المدة مع أكبر منتجي النفط في الأرجنتين لشراء نفط خام بقيمة 12 مليار دولار تقريبًا من شركة فاكا مويرتا على مدى السنوات السبع المقبلة، مما يُلبي 35 % من إجمالي احتياجات الشركة.

في الصين، استحوذت شركة النفط الصينية العملاقة بتروتشاينا على ثلاث شركات لتخزين الغاز الطبيعي مقابل 5.7 مليارات دولار، في واحدة من أكبر صفقات الدمج والاستحواذ في قطاع الطاقة في عام 2025، سعياً منها لتحسين تغطيتها الجغرافية وقدراتها على توفير الطاقة الكهربائية خلال فترات الذروة.

في فنزويلا، حجزت شركة النفط الأمريكية العملاقة شيفرون ناقلة منتجات نفطية لنقل النافثا إلى فنزويلا، وهي أول رحلة من نوعها منذ أن أعاد دونالد ترمب إصدار إعفاء من العقوبات في مايو 2025، متحديةً بذلك تهديدات الإدارة الأمريكية المستمرة ضد الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو.
في الاتحاد الأوروبي، اتفقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي على النص القانوني لحظر واردات الغاز الطبيعي المسال الروسي بحلول نهاية عام 2027، وتدفقات الغاز عبر خطوط الأنابيب الروسية بحلول سبتمبر 2027، ومن المتوقع التصويت على مسودة القرار في الجلسة العامة التي ستُعقد في الفترة من 15 إلى 18 ديسمبر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في الولايات المتحدة، ألغى الكونجرس حدود ألاسكا التي فرضها بايدن، حيث صوّت مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية 49 صوتًا مقابل 45 صوتًا للموافقة على قرار يلغي جميع القيود التي فرضها بايدن على تطوير سهل ألاسكا الساحلي، الذي تبلغ مساحته 1.56 مليون فدان، في محمية الحياة البرية الوطنية في القطب الشمالي، مما يمهد الطريق لجولات التراخيص التي يخطط لها ترمب لعام 2026.

في السعودية، بدأ مشروع غاز الجافورة العملاق، الذي تبلغ تكلفته 100 مليار دولار، الإنتاج، وفقًا لوزارة المالية السعودية، حيث يُقدر الإنتاج الأولي عند 450 مليون قدم مكعب يوميًا، حيث تستغل شركة أرامكو السعودية 229 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز الحامض و75 مليار برميل من المكثفات.

في تطورات العقوبات الأوروبية على النفط الروسي، تُصعّد خطة مجموعة السبع المقترحة لمنع ناقلات النفط من نقل النفط الروسي من حدة المواجهة الاقتصادية بين الغرب وموسكو، لكنّ المكسب النهائي يتوقف على ما إذا كانت الحكومات ستُشدّد العقوبات على من يتجنبون العقوبات.

ومع سعي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الدؤوب لتعزيز تحالفات موسكو، بما في ذلك الهند والصين، قد يحتاج الغرب إلى التحرك بسرعة، أفادت تقارير يوم الجمعة أنّ دول مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي يناقشان خططًا لفرض حظر كامل على الخدمات البحرية لنقل النفط الروسي، ما يُقيّد وصول موسكو إلى مجموعة كبيرة من ناقلات النفط.

ستُنهي هذه المبادرة، التي قد تدخل حيز التنفيذ بحلول أوائل عام 2026، سقف الأسعار الذي فرضته مجموعة السبع في أواخر عام 2022. تسمح هذه الآلية للمشترين بالوصول إلى خدمات الشحن والتأمين الغربية فقط إذا اشتروا النفط الخام الروسي بأقل من السقف المحدد. كان الهدف هو الحد من عائدات النفط التي تُسهم في تمويل حرب روسيا في أوكرانيا، مع الحفاظ على تدفق إمدادات النفط العالمية.

أنتجَت روسيا حوالي 9.3 ملايين برميل يوميًا في أكتوبر، أي ما يُعادل حوالي 9 % من الإمدادات العالمية، صُدِّر منها أكثر من نصفها، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية. ويبدو أن حكومات مجموعة السبع مُستعدة الآن للتدخل بشكل أكبر في صادرات روسيا النفطية، إلا أن الحظر لا يعني أنها ستتوقف.

في السنوات الأخيرة، طوّر المُنتجون الروس أساليب فعّالة للالتفاف على الأنظمة المالية والعقوبات الغربية، مُستخدمين بشكل رئيسي ما يُسمى بناقلات "أسطول الظل". في أكتوبر، شُحن 38 % فقط من صادرات النفط الخام الروسية على متن ناقلات مُلتزمة بقواعد مجموعة السبع، وفقًا لبيانات مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف.

سيحتاج البائعون الروس إلى تقديم خصومات كبيرة على أسعار النفط العالمية لتعويض المخاطر العالية والتعقيدات اللوجستية الأكبر المرتبطة بناقلات الأسطول المظلم، بما في ذلك عمليات النقل من سفينة إلى أخرى، وهذا يحدث بالفعل في ظل سقف السعر الحالي. لكن، يكمن الخطر إذًا في أن إلغاء سقف السعر سيُبسّط الحسابات فعليًا بالنسبة لمشتري النفط الخام الروسي، ما سيُقلل في النهاية من الخصم الذي تُجبر روسيا على تقديمه، خاصةً إذا ارتفعت أسعار النفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

لذلك، تتوقف فعالية مقترح مجموعة السبع الجديد على استعداد الحكومات الغربية لتطبيق هذه القيود الجديدة. ولكن هنا أيضًا، ثمة ما يدعو إلى الشك. صعّدت الحكومات الغربية الضغوط الاقتصادية على الكرملين في الأشهر الأخيرة. ففي سبتمبر، خفضت العديد من دول مجموعة السبع سقف سعر النفط الخام من 60 دولارًا إلى 47.60 دولارًا للبرميل.

كما أعلن الاتحاد الأوروبي عن خطط لحظر استيراد المنتجات المكررة المصنوعة من النفط الخام الروسي بدءًا من العام المقبل، وفي يوم الأربعاء، وافق الاتحاد على التخلص التدريجي من واردات الغاز الروسي بحلول عام 2027.

ومن الأهمية بمكان أن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب فرض في أكتوبر عقوبات شاملة على أكبر شركتي نفط في روسيا، روسنفت، ولوك أويل، في أكتوبر. كان ترمب قد فرض في وقت سابق تعريفة جمركية بنسبة 25 % على الهند بسبب مشترياتها من النفط الخام الروسي، في الوقت الذي كافح فيه البلدان للتوصل إلى اتفاق تجاري.

ومع ذلك، قد ترتفع المبيعات الفعلية للنفط الروسي إلى الهند والصين ودول أخرى بشكل كبير، استنادًا إلى التاريخ الحديث، حيث غالبًا ما يتم مزج النفط الخام الروسي في منتصف المحيط مع درجات أخرى، وإعادة تسميته، ثم استيراده تدريجيًا. سيعتمد التنفيذ على مدى استعداد الحكومات الغربية لتحمل العواقب - سواءً بتقييد إمدادات النفط الخام الروسي، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، أو بالمخاطرة باتخاذ إجراءات انتقامية من مشتري النفط الروسي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

قمة كوموشن العالمية في الرياض تناقش توجهات المركبات الكهربائية

الاقتصادية

عبدالسلام الثميري من الرياض

تناقش قمة كوموشن العالمية CoMotion Global 2025 في الرياض أحدث التوجهات في مجالات المركبات الكهربائية، والتنقل الذاتي للقيادة، والذكاء الاصطناعي في قطاع النقل، وحلول المدن الذكية، وسلاسل الإمداد المستقبلية، كما تسلط الضوء على التحولات الكبرى التي تشهدها المدن العالمية نتيجة النمو السريع للتقنيات الحضرية، ودور السعودية في هذا القطاع.

انطلقت اليوم في العاصمة السعودية، أعمال القمة، باستضافةٍ من الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات، وهي القمة الدولية المتخصصة في مستقبل التنقل الحضري والمدن الذكية؛ وذلك بمشاركة نخبة من صناع القرار وقادة القطاعَين العام والخاص، والخبراء والمستثمرين والمبتكرين من مختلف أنحاء العالم.

ما أبرز أهداف قمة كوموشن العالمية؟

وتنعقد القمة خلال الفترة من 7 إلى 9 ديسمبر في العاصمة الرياض، التي تواصل ترسيخ مكانتها كمركز عالمي للابتكار الحضري والتقنيات المستقبلية، بفضل ما تشهده من تحولات واسعة تتكامل فيها جهود الشركاء الإستراتيجيين للقمة: وزارة النقل والخدمات اللوجستية، ووزارة الشؤون البلدية والإسكان، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، والهيئة الملكية لمدينة الرياض، وأمانة منطقة الرياض، والهيئة العامة للنقل، وهيئة الحكومة الرقمية؛ لتؤسس منظومة وطنية تدفع بتطوير حلول التنقل المتقدم وتطبيقها على أرض الواقع.

بدأت أعمال القمة بجلسة افتتاحية شارك فيها كل من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات ورئيس وفد السعودية في مجموعة Urban 20 فهد الرشيد، ونائب وزير النقل والخدمات اللوجستية ورئيس الهيئة العامة للنقل المكلف الدكتور رميح الرميح، حيث استعرضا ملامح التحولات الجديدة في أنظمة النقل الحضري ومستقبل الابتكار في القطاع.

وقال المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة كوموشن، جون روسانت، إن "استضافة الرياض لهذه النسخة من قمة كوموشن العالمية تجعلها نسخة استثنائية؛ نظراً إلى ما تشهده من مشاركة رفيعة المستوى تشمل الوزراء وقادة المدن وأبرز التقنيين المبدعين، بما يحمل رسالة واضحة مفادها أن العقد المقبل من التحول في قطاع التنقل سيصاغ على مستوى غير مسبوق؛ لإعادة تعريف مفهوم مدن المستقبل".

كما تشهد القمة مشاركة عدد من أبرز الشركات العالمية في قطاع التنقل، من بينها "أوبر" و"دور تو دور" و"بدجت السعودية" و"شانجان المجدوعي"، التي تستعرض أحدث التقنيات والحلول في مجالات المركبات الكهربائية والخدمات الذكية، بما يعكس وتيرة تبنّي المملكة التقنيات النظيفة والمتقدمة.

ويتضمن برنامج القمة سلسلة مختبرات تفاعلية للتنقل، بجانب إطلاق النسخة الأولى من جائزة "كوموشن لرواد المدن"، وتدشين مبادرة "قادة المدن والتنقل – Mayors in Motion" الهادفة إلى تعزيز التعاون الدولي في مجالات الابتكار الحضري والبنية التحتية المتقدمة والتنقل المستدام.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

استعراض أبرز المشاريع التنموية الكبرى في السعودية

إضافة إلى ذلك، تستعرض القمة أبرز المشاريع التنموية الكبرى في السعودية، بما يشمل مشروع مترو الرياض، ونماذج تطوير التصنيع المحلي للمركبات الكهربائية، واستعدادات المملكة لاستضافة إكسبو 2030، وكأس العالم لكرة القدم 2034، ودورهما في تعزيز البنية التحتية المستقبلية للنقل، كما تستعرض أيضاً التجارب العالمية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والصين وأوروبا وأمريكا الشمالية، مع مناقشات حول مستقبل المدن الواعية، واستخدام التقنيات الذكية في إدارة الحركة الحضرية.

وتأتي استضافة قمة كوموشن العالمية 2025 ضمن الجهود المستمرة للسعودية لتعزيز موقعها في بناء مدن مستقبلية أكثر ذكاءً واستدامةً، ودفع الابتكار في قطاع النقل الحضري بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تقرير لـ"ميس": اتفاق "أوبك+" يعزز الاستثمار والطاقة الإنتاجية

الاقتصادية

ترجمة:الجوهرة العساكر من الرياض

أكد تقرير حديث صادر عن نشرة "ميس" (MEES) أن الاتفاق الذي وقّعه وزراء "أوبك+" في 30 نوفمبر الماضي سيعزز الاستثمار بين الدول الأعضاء، ومن ثم تعزيز الطاقة الإنتاجية عل نحو يسهم في تلبية الطلب، المرشح للنمو في السنوات المقبلة.

ترى "ميس"، المتخصصة في أبحاث اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن الاتفاق التاريخي يمهّد الطريق نحو إعادة هيكلة جذرية لكيفية تحديد التحالف النفطي خطوط أساس الإنتاج والحصص بدءا من يناير 2027.

تتوقع أن تكون لهذه التغييرات آثار ملموسة على أرض الواقع، عبر تحسين فاعلية إدارة التحالف للسوق.

كيف ستعمل الآلية الجديدة لتقييم الطاقة الإنتاجية؟

وفقا للآلية التي وافقت عليها دول "أوبك+"، سيتم التعاقد مع شركة استشارية خارجية لتقديم تقييم شامل للطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة "MSC" لكل دولة.

هذه الطاقة الإنتاجية سيتُستخدم بعد ذلك لتحديد خطوط الأساس التي سيتم خفض الإنتاج بناء عليها.

يستثنى من هذا الترتيب كل من إيران وفنزويلا وروسيا، التي تخضع لعقوبات، حيث تم الاتفاق على ترتيبات بديلة لكل منها.

ولضمان تحديث تقييمات الطاقة الإنتاجية، ستُكرر العملية سنويا لمراعاة الزيادة أو النقصان في الطاقة الإنتاجية للدول الأعضاء.

ستظل مخصصات الإنتاج الحالية سارية حتى نهاية عام 2026، ثم تُستبدل بأرقام جديدة مستمدة من عملية تدقيق الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة بدءا من 2027 فصاعدا.

كان المحرك الرئيس وراء هذه المبادرة هو وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، الذي شهد بنفسه على مدى عقود من العمل في فريق أوبك السعودي تأثير الادعاءات غير الدقيقة بشأن الطاقة الإنتاجية في إعاقة جهود إدارة السوق.

الوزير كان قد قال عقب الاجتماع: "عشتُ مسيرة مهنية آملا أن أرى اليوم الذي نلتزم فيه بالتحليل الفني والتقييمات المستقلة والسعي نحو مزيد من الشفافية".

"أوبك+" نحو مزيد من الشفافية والدقة

ترى سارة فاخشوري، مؤسسة ورئيسة شركة "SVB En-ergy International" أن قرار "أوبك+" يمثل نقلة نوعية للتحالف النفطي، وأنه يُمهد الطريق نحو مزيد من الشفافية ودقة البيانات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتقول: "هذه مبادئ لطالما أكد عليها وزير الطاقة السعودي، باعتبارها أساسية لأمن الطاقة. القرار يُعزز تحالف أوبك+ كذلك، عبر تقليل الخلافات السياسية، ومنع المفاوضات المطولة، وتمكين اتخاذ قرارات أسرع وأكثر كفاءة".

تستند الآلية إلى الجهود السابقة لتنفيذ تدقيق شامل للطاقة الإنتاجية على مستوى المجموعة، جرى الاتفاق عليه في 2023.

بموجب ذلك، كان من المقرر أن تُقيّم ثلاث جهات مستقلة، وهي "IHS" و"Wood Mackenzie" و"Rystad Energy" الطاقة الإنتاجية العام الماضي، لاستخدامها في تحديد خطوط الأساس للعام الجاري.

اجتمعت وفود من الدول الأعضاء في ثلاث مناسبات منفصلة للعمل على عملية تقييم الطاقة الإنتاجية - في سبتمبر وأكتوبر ومرة أخرى في 24 نوفمبر - وكانت النتيجة تقييما شاملا يفوق بكثير خطة 2023 السابقة.

إطار غير مسبوق في قطاع الطاقة
يؤكد بوب ماكنالي، رئيس مجموعة "Rapidan Energy" أن الإطار الناتج غير مسبوق في هذا القطاع.

ويقول: "لم يسبق لأي مجموعة إدارة إمداد، بما في ذلك المجموعة الأكثر نجاحا على الإطلاق، والتي قادتها Texas Railroad Commission لمدة 40 عاما، أن طبقت مثل هذه العملية الشاملة، المُدارة من طرف ثالث، والقائمة على القواعد، لتحديد الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة للأعضاء".

بينما يرى ماكنالي أن الوضع الحالي فريد من نوعه تماما، فإن أمين عام "أوبك" هيثم الغيص يؤكد أن هذه مجرد بداية لجهد كبير من الأمانة العامة والدول الأعضاء الـ 22 خلال العام المقبل لضمان تنفيذ الآلية الجديدة.

ما خريطة الطريق للعملية الجديدة؟
تبدأ العملية في يناير المقبل، عندها تعمل الدول الأعضاء في "أوبك+" مع الشركة الاستشارية لتحديد القدرة الإنتاجية القصوى المستدامةلعام 2025، والتي ستكون بمنزلة خط أساس تاريخي.

لم يقتصر التقييم على مستويات الإنتاج المتوقعة لعام 2025، بل سيشمل أيضا دراسة المشاريع التي بدأت الإنتاج خلال العام، إما للحفاظ على الطاقة الإنتاجية أو زيادتها، إضافة إلى أي طاقة لم تُستخدم.
بينما يُعد تحديد رقم دقيق للطاقة لعام 2025 أساسا ضروريا للعملية، فإن المرحلة التالية تشمل تقييما شاملا للأنظمة السطحيّة والأنظمة تحت السطح بما في ذلك تحديد الاختناقات المحتملة في البنية التحتية.

بمجرد اكتمال المرحلة الثانية، ستنتقل العملية إلى المرحلة الثالثة، التي تهدف إلى تقدير كيفية تغير الطاقة الإنتاجية خلال 2026 و2027. سيشمل ذلك تأثير المشاريع الجديدة التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، إضافة إلى معدلات الانخفاض الطبيعي في الآبار الحالية، مع الاستناد إلى خطط الإنفاق الرأسمالي.

سيتم توزيع المكاسب المستقبلية من الزيادات الإنتاجية الجديدة بشكل متناسب، بحيث تتمكن الدول من الاستفادة من الزيادة، دون التسبب في أي تشوهات في السوق.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بمجرد اكتمال ذلك، ستقدم الشركة الاستشارية تقريرا بنتائجها إلى أمانة أوبك والدولة التي تم تقييمها. ومن المتوقع أن يتم ذلك في سبتمبر، بعد 9 أشهر من بدء العملية.

سيتيح ذلك وقتا لإجراء مراجعات متبادلة، في حال كان أي عضو غير راض عن حجم الطاقة القصوى الخاص به، قبل الاجتماع الوزاري لـ "أوبك+" في الشتاء المقبل في أواخر نوفمبر إلى أوائل ديسمبر.

ستبدأ العملية برمتها مرة أخرى في يناير 2027، عندما تبدأ الدول الأعضاء في إعداد البيانات لتقديمها إلى الشركة الاستشارية في مارس 2027 بهدف تحديد الطاقة الإنتاجية القصوى المستادمة لعام 2028.

تعزيز المصداقية والثّقة يزيد الاستثمارات

من شأن الانتقال إلى نظام تعتمد فيه التخفيضات على تقييمات موثوقة للطاقة الإنتاجية أن يعزز الثقة الخارجية بالمجموعة وبمصداقية قراراتها من منظور السوق، بحسب بول هورسنيل، رئيس مجلس إدارة "معهد أكسفورد لدراسات الطاقة".

يوضح هورسنيل أن وجود مؤشرات مشتركة يسهل عملية اتخاذ القرار ويجعل السياسات أكثر عدلا. كما أن هذه التغييرات ستسهم في بناء الثقة من خلال إزالة الحواجز الناتجة عن البيانات والتعاريف المبهمة.

من المرجح أن تؤدي عملية تقييم الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامةالجديدة إلى زيادات كبيرة في مستويات الأساس لدول مثل السعودية والإمارات وكازاخستان. ويُتوقّع أن يكون عرض كيفيّة التعامل مع هذا الأمر خلال اجتماع شتاء 2026.

تعني الآلية الجديدة أن الدول التي تزيد طاقتها الإنتاجية ستستفيد سريعا من ارتفاع خطوط الأساس، وبالتالي من زيادة الحصص.

يقول الأمير عبد العزيز إن الاتفاق: "يُكافئ المستثمرين" ويؤكد أنه دليل إضافي على توقعات المجموعة باستمرار نمو الطلب في المستقبل. لذلك، فإن هناك احتمالا حقيقيا أن تُؤدي الآلية الجديدة إلى زيادة الاستثمار بين الدول الأعضاء.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

هل النفط هو الدافع الحقيقي وراء التصعيد الأميركي ضد فنزويلا؟

الشرق الأوسط

وضع التصعيد الأخير من إدارة الرئيس دونالد ترمب ضد حكومة الرئيس نيكولاس مادورو، بما في ذلك التهديدات وضربات جوية على قوارب في البحر الكاريبي، الثروة النفطية الفنزويلية تحت المجهر.

يقول مادورو إن الدافع الحقيقي وراء التعزيزات العسكرية الأميركية الضخمة في منطقة البحر الكاريبي هو النفط. فبلاده تمتلك أكبر احتياطات مؤكدة من النفط في العالم، حيث إنه بحسب تقديرات «أويل آند غاز جورنال»، تملك ما يزيد على 300 مليار برميل، أي ما يعادل 17 في المائة تقريباً من الاحتياطي النفطي العالمي المعروف.

لكن وزارة الخارجية الأميركية تنفي ذلك، وتصرّ على أن الغارات الجوية على القوارب التي أودت بحياة أكثر من 80 شخصاً، والانتشار العسكري الواسع قبالة سواحل أميركا الجنوبية، جزء من حملة لمكافحة تهريب المخدرات.

رغم امتلاك فنزويلا أكبر احتياطات من النفط، فإن المفارقة تكمن في الإنتاج. فرغم ثروتها الهائلة، فإن فنزويلا تنتج حالياً أقل من 1 في المائة من النفط المستخدم عالمياً. وقد انخفض إنتاجها بشكل حاد من ذروته في عام 1997 (نحو 3.5 مليون برميل يومياً) ليصل إلى نحو 903 آلاف برميل يومياً في عام 2024، وفق ما ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز». هذا الانهيار ناتج عن سنوات من سوء الإدارة والفساد ونقص الاستثمار، بالإضافة إلى العقوبات الأميركية القاسية، وصعوبة استخراج خامها الثقيل والزج.

هل دافع ترمب حقيقي؟

يزعم مادورو وحلفاؤه أن النفط هو الدافع الحقيقي وراء التصعيد العسكري الأميركي الهائل في المنطقة، وأن واشنطن تسعى إلى «الاستيلاء على أكبر احتياطي نفطي في الكوكب بالقوة العسكرية». وقد وصف الرئيس الكولومبي اليساري، غوستافو بيترو، الحملة بأنها «مفاوضات حول النفط».

لكن التحليل يختلف: المحللون يرون أن الصورة ليست بهذه البساطة. يشدد فرانسيسكو ج. مونالدي، مدير برنامج الطاقة في أميركا اللاتينية بجامعة رايس، في تصريح إلى صحيفة «الغارديان» البريطانية، بأن النفط قد يكون «جزءاً من الصورة، لكن ليس الدافع الرئيسي»، لأن فنزويلا حالياً «لاعب صغير جداً» في السوق العالمية.

كما أن خبراء آخرين يشيرون إلى أن ترمب لو أراد صفقة احتكارية للنفط الفنزويلي، لكان قد قبل عرض مادورو الأخير بفتح جميع مشروعات النفط والذهب الحالية والمستقبلية للشركات الأميركية.

تحديات الخام الثقيل

تتطلب عودة إنتاج فنزويلا إلى مستويات ما قبل الانهيار (4 إلى 5 ملايين برميل يومياً) استثمارات ضخمة تقدر بنحو 100 مليار دولار، وتستغرق 10 سنوات على الأقل. ويواجه قطاع النفط تحديات هيكلية:

أنقر هنا للرجوع للأعلى

نوعية الخام: معظم احتياطي فنزويلا هو خام «ثقيل حامض» (Heavy Sour Crude)، وهو أكثر صعوبة وتكلفة في الاستخراج مقارنة بالخام الخفيف المتوفر في الولايات المتحدة.

التاريخ السياسي: في أعقاب إضراب عمال النفط في أوائل العقد الأول من القرن الـ21، طرد مادورو وسلفه هوغو تشافيز أعداداً كبيرة من العمال، وعززا سيطرة الدولة على شركة «بتروليوس دي فنزويلا» (PDVSA). وفرضت الحكومة على الشركات الأجنبية حصة ملكية لا تقل عن 51 في المائة والتحكم التشغيلي، مما أدى إلى طرد شركات عملاقة مثل «كونوكوفيليبس» و«إكسون موبيل».

العقوبات: بعد أن فرضت إدارة ترمب الأولى حظراً على واردات النفط الفنزويلي في 2019، تراجع الإنتاج بشكل كبير. ورغم تخفيف الرئيس السابق جو بايدن للقيود سابقاً، فإن ترمب أعاد فرضها بعد الانتخابات الفنزويلية الأخيرة.

دور الشركات الغربية

رغم الاضطرابات، فإن حفنة من الشركات الغربية لا تزال تستمر في العمل في فنزويلا، مراهِنةً على أن الجهد سيؤتي ثماره على المدى الطويل بسبب ضخامة الاحتياطي:

«شيفرون»: أكبر الشركات الأميركية المتبقية، وتنتج نحو ربع نفط فنزويلا. تمكّنت «شيفرون» من الحفاظ على عملياتها، رغم تقليصها، واستفادت من قرار ترمب في يوليو (تموز) بأن تُستخدم الإتاوات لتغطية التكاليف التشغيلية وسداد ديون فنزويلية قديمة للشركة. وتستورد «شيفرون» حالياً ما بين 150 ألفاً و160 ألف برميل يومياً إلى الولايات المتحدة.

شركات أوروبية: تعمل «إيني» الإيطالية و«ريبسول» الإسبانية في مجال الغاز الطبيعي البحري الذي تستخدمه فنزويلا لتوليد الكهرباء. وقد واجهتا صعوبات في السداد بعد أن حظرت الولايات المتحدة عمليات المقايضة النفطية.

في سياق متصل، لا تزال شركة «سيتغو بتروليوم» (Cit-go Petroleum)، المملوكة لشركة «بتروليوس دي فنزويلا» وتدير 3 مصافٍ أميركية، محور معركة قانونية لتمكين الدائنين من استيفاء ديونهم. وقد أمر قاضٍ فيدرالي ببيع المصفاة مؤخراً لـ «أمبر إنرجي» مقابل 5.9 مليار دولار، وهو جزء بسيط من الديون المستحقة التي تتجاوز 20 مليار دولار.

أهمية استراتيجية

تظل الموارد الفنزويلية ذات قيمة استراتيجية للولايات المتحدة. وفي حال استمرار نمو الطلب العالمي على النفط حتى منتصف القرن الحالي، وتوقف النمو السريع للإنتاج الأميركي، يصبح تأمين مصادر جديدة خارج الشرق الأوسط وروسيا أمراً بالغ الأهمية.

يُعد النفط الفنزويلي جذاباً بشكل خاص للمصافي الأميركية على ساحل الخليج، لأنها مصممة لمعالجة مزيج من الخام الثقيل الرخيص (المتوفر في فنزويلا) والخام الخفيف الأكثر تكلفة. كما أن الشحن السريع إلى مصافي الخليج يعزز قيمته.

ويتفق المحللون على أن المعوقات أمام الاستثمار في فنزويلا هي في الغالب «فوق الأرض» (سياسية وقانونية)، لكن ضخامة المورد تضمن استمرار اهتمام الشركات العالمية بالبقاء، أو العودة لاسترداد الأصول التي استولت عليها الحكومة في الماضي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

دول الخليج تفرض رسوماً لمكافحة إغراق واردات بطاريات السيارات

عكاظ

اعتمدت اللجنة الوزارية المشكلة من وزراء الصناعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية توصية بفرض رسوم نهائية لمكافحة الإغراق على واردات دول المجلس من منتج بطاريات السيارات (مدخرات أو جماعات كهربائية) ذات المنشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وماليزيا.

وأكد المدير العام لمكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية بالأمانة العامة لمجلس التعاون محفوظ الرقادي أن هذا القرار يأتي بناء على النتائج التي توصل إليها التحقيق الشامل الذي أجراه مكتب الأمانة الفنية، بصفته سلطة التحقيق المختصة والممثلة لدول المجلس، وفقاً لوكالة الأنباء القطرية.

وأوضح الرقادي أن قرار اللجنة الوزارية، الذي تم نشره رسمياً، اعتمد توصية اللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول مجلس التعاون، بفرض الرسوم النهائية لمكافحة الإغراق.

ويشمل القرار منتج بطاريات السيارات (مدخرات أو جماعات كهربائية، بما في ذلك فواصلها، وإن كانت مستطيلة بما فيها المربعة بالرصاص - حامض، من الأنواع المستعملة لإطلاق الحركة للمحركات ذات المكابس).

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«لوبريف» تتلقى إشعاراً من «أرامكو السعودية» لتوريد اللقيم إلى مرفق جدة

الشرق الأوسط

تلقت شركة «أرامكو السعودية لزيوت الأساس» (لوبريف) إشعاراً رسمياً من «أرامكو السعودية» بشأن اتفاقية جديدة لتوريد اللقيم إلى مرفق الشركة بجدة، وستحل اتفاقية توريد اللقيم الجديدة محل الاتفاقية الحالية والتي من المقرر أن تنتهي في 28 أغسطس (آب) 2026.

وأوضحت الشركة في بيان على السوق المالية السعودية (تداول) أن الإشعار يأتي انسجاماً مع موافقة وزارة الطاقة على تخصيص اللقيم للمرفق، ما يمثل خطوة محورية تؤكد استمرار التعاون بين أرامكو السعودية ولوبريف، وبما يدعم الهدف الاستراتيجي المشترك المتمثل في استمرارية عمليات مرفق جدة لما بعد عام 2026.

وأضافت «لوبريف» أنه مع استمرار العمليات في مرفق جدة، ستواصل الشركة الحفاظ على طاقتها الإنتاجية القصوى الحالية البالغة 275 ألف طن متري سنوياً من زيوت الأساس من الفئة الأولى.

ومع استكمال مشروع التوسعة الثانية في ينبع، سترتفع الطاقة الإنتاجية القصوى الإجمالية للشركة إلى 1.53 مليون طن متري سنوياً.

وأكدت الشركة أنها ستعلن عن أي تطورات جوهرية فور الانتهاء من توقيع واعتماد الاتفاقية الجديدة وفق الأنظمة المعمول بها.

وأشارت «لوبريف» إلى أن نشرة الطرح الأولي كانت قد نصّت على خطط لإغلاق مرفق جدة بحلول منتصف 2026، إلا أن تخصيص اللقيم الجديد سيضمن استمرارية تشغيل المرفق بعد هذا التاريخ.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

صادرات العراق النفطية لم تتأثر بالعقوبات الأميركية على "لوك أويل"

اقتصاد الشرق

تمكنت شركة تسويق النفط العراقية "سومو" من مواصلة بيع وتصدير حصص شركة "لوك أويل"، الخاضعة لعقوبات أميركية، بعيداً عن التعاقدات التي قد تدخل في دائرة العقوبات، بحسب علي نزار الشطري، مدير عام الشركة.

وأضاف الشطري خلال مقابلة مع "الشرق" أن الشركة الروسية طلبت تأجيل شحناتها التي كانت مقررة في حينها، لعدم تمكنها من بيعها في الأسواق العالمية، لافتاً إلى أن "سومو" صرفت جميع الكميات المتاحة للتصدير وبأعلى عائد ممكن.

كانت "لوك أويل" قد اضطرت إلى إعلان القوة القاهرة على الشحنات الصادرة من حصتها البالغة 75% في حقل "غرب القرنة 2"، عقب إعلان مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية في أكتوبر فرض عقوبات على عملاقة النفط الروسية، فيما تولت "سومو" بيع النفط مع الاحتفاظ بالعائدات داخل العراق.

إنتاج حقول النفط العراقية

الشطري أكد أن إنتاج الحقول التي كانت "لوك أويل" تشغلها لن ينخفض، حيث إن وزارة النفط اتخذت كافة التدابير عبر شركة نفط البصرة لمواصلة الإنتاج والإبقاء على مستوياته دون تراجع.

أضاف أن ترتيبات تعاقدية تعمل عليها دائرة العقود والتراخيص البترولية التابعة لوزارة النفط لسد الفجوة التي أحدثها توقف الشركة الروسية عن الإنتاج.

تواجه الشركات التي تتعامل مع كيانات خاضعة لعقوبات أميركية خطر استبعادها من النظام المالي الغربي والمعاملات المُقوّمة بالدولار. وهذا أمر يثير قلق المنتجين، إذ يُباع الجزء الأكبر من النفط بالدولار، كما تدفع الشركات المنتجة للمتعاقدين بالعملة نفسها مقابل استثمارات البنية التحتية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أسعار الكهرباء في العراق هل ترتفع قريبًا؟.. توضيح رسمي

الطاقة

تشهد أسعار الكهرباء في العراق جدلًا متزايدًا خلال الآونة الأخيرة، وسط تداول شائعات عن زيادة التعرفة، ما أثار تساؤلات المواطنين حول قدرة الحكومة على الحفاظ على استقرار الأسعار وضمان وصول الخدمة بأسعار معقولة.

وبحسب بيان حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، نفت وزارة الكهرباء العراقية -اليوم الأحد 7 ديسمبر/كانون الأول 2025- تغيير الأسعار، وأن ما يُتداول حول رفع التعرفة لا يمت إلى الحقيقة بصلة، "ويهدف إلى تضليل الرأي العام والإساءة للجهود الوطنية"، حسب تعبيرها.

ووفق الوزارة، فإن التعرفة الحالية للقطاع المنزلي في العراق تبلغ 10 دنانير (0.0076 دولارًا) للكيلوواط/ساعة فقط، في حين تتحمّل الدولة أكثر من 65% من تكاليف الإنتاج، لضمان وصول الطاقة للمواطنين بأفضل تكلفة ممكنة.

وأكدت الوزارة استمرار الدعم الكامل دون أي تعديل، داعية إلى عدم الانجرار وراء الشائعات المغرضة، والاعتماد على المصادر الرسمية فقط في متابعة أسعار الكهرباء في العراق.

توضيح وزارة الكهرباء

أكدت وزارة الكهرباء العراقية أن ما يُتداول حول رفع التعرفة لا أساس له من الصحة، وأن التعرفة الحالية ما تزال مدعومة بالكامل، وأن حقوق المواطن وراحته ليستا مجالًا للمزايدات أو الشائعات، وأن الحكومة ملتزمة بالحفاظ على استقرار التعرفة.

وشددت على أن أي تعديل في أسعار الكهرباء في العراق سيعلن رسميًا فقط بعد دراسة دقيقة لكل جوانب الإنتاج والتوزيع والجباية، بما يضمن العدالة والكفاءة المالية، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وحول استقرار التعرفة، أضافت الوزارة أنه يعكس حرص الحكومة على توفير الطاقة بأسعار معقولة لجميع المواطنين، بجانب تطوير قطاع الكهرباء وتحسين جودة الخدمة للمواطن العراقي.

ويشمل دعم أسعار الكهرباء في العراق -في الوقت الحالي- جميع المواطنين، في حين تتحمّل الحكومة المركزية في بغداد الجزء الأكبر من تكاليف الإنتاج، ما يجعل الأسعار مستقرة ولا تتطلّب أي تعديل في الوقت الحالي.

خطط الحكومة والتحديثات المستقبلية

في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، قال رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، إن أسعار الكهرباء في العراق قد تشهد تحسينات مستقبلية، عبر تطوير طرق الجباية وربطها بتكلفة الإنتاج والتوزيع، لضمان استدامة القطاع وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة.

وأشار إلى أن الحكومة شكّلت لجنة متخصصة لمراجعة آليات تحصيل الرسوم، وضمان مطابقة الجباية لتكاليف الإنتاج والتوزيع، مشددًا على أهمية الابتعاد عن السياسات السابقة التي كلفت ميزانية الدولة دون مردود مالي يعزّز استقرار أسعار الكهرباء في العراق.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأكد محمد شياع السوداني -خلال تدشين محطة اليوسفية الحرارية الاستثمارية بسعة 1400 ميغاواط- اعتماد نموذج اقتصادي استثماري لإنتاج الكهرباء، بهدف تخفيف تكلفة الإنتاج والحفاظ على المال العام مع مراعاة حقوق المستثمرين وتحقيق مصلحة الدولة.

وأضاف أن الحكومة تسعى لتحديث قطاع الكهرباء وتوسعته بما يتناسب مع حجم التنمية الوطنية، مع ضرورة استكمال دورة الطاقة من الإنتاج والاستهلاك والجباية، لتوفير الطاقة بأسعار معقولة وضمان استقرار أسعار الكهرباء في العراق لجميع المواطنين.

وشدد على ترشيد استهلاك الطاقة واحتساب تكلفة الإنتاج بدقة واستعادة تكلفتها من خلال الجباية مع الالتزام بتوفير خدمة مستقرة، مؤكدًا أن كل الإجراءات تهدف إلى دعم استقرار أسعار الكهرباء، والحفاظ على استدامة الشبكة الكهربائية دون أي تأثير سلبي في المواطنين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.